الأنباء
الجمعة 5 ديسمبر 2014

خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه والوفد المرافق له

الغانم: تنسيق متواصل مع مجلس الأعيان الأردني لتحويل ما هو متفق عليه إلى واقع ملموس في ظل التحديات الإقليمية وفق إستراتيجية مشتركة

الرئيس مرزوق الغانم ود. عبدالرؤوف الروابدة

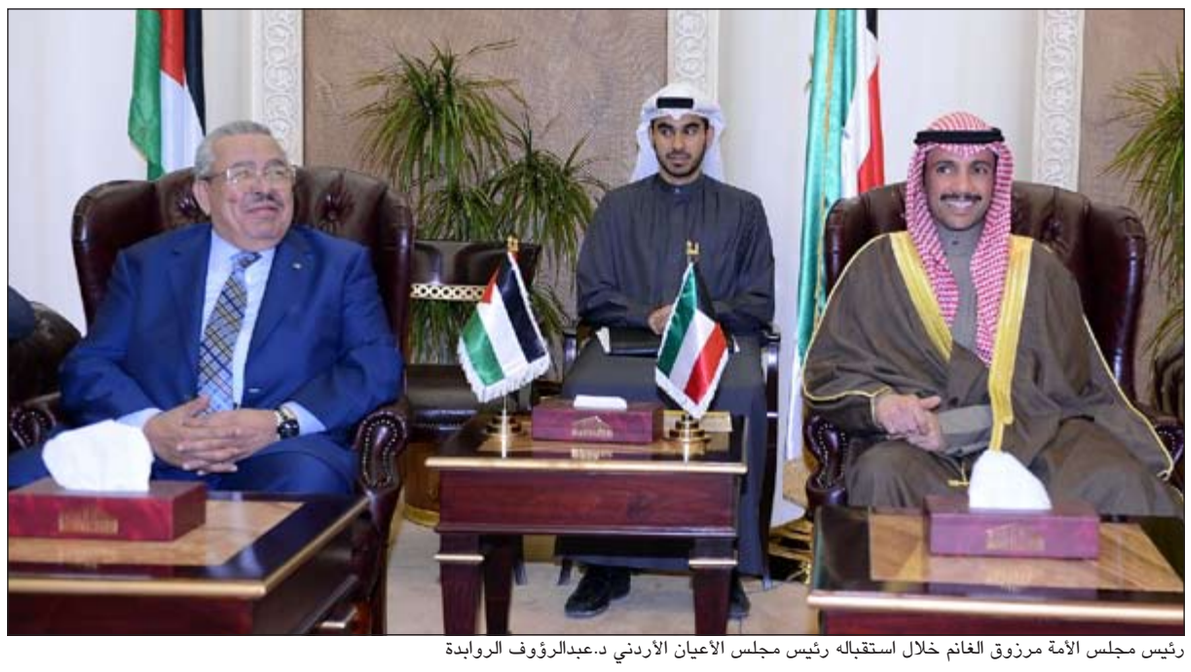
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس مجلس الأعيان الأردني د.عبدالرؤوف الروابدة

الغانم والروابدة في جولة بالمجلس

وصف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مباحثاته مع رئيس مجلس الأعيان الأردني د.عبدالرؤوف الروابدة بالمثمرة جدا والمميزة، مشيرا الى الاتفاق على ترجمة المتفق عليه إلى واقع عملي.

وأضاف في تصريح له عقب مأدبة الغداء التي أقامها على شرف رئيس مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية د.عبدالرؤوف الروابدة «إن مسؤولياتنا هي أن نتشاور في هذه الفترة بالذات من أجل مواجهة كل التحديات الإقليمية والدولية وفق استراتيجية مشتركة».

وقال «إن المباحثات بين الجانبين كانت مثمرة جدا ومتميزة ولم تكن مجرد لقاء بروتوكولي، حيث تباحثنا في تحويل ما هو متفق عليه الى واقع ملموس من خلال التنسيق المتواصل بين مجلس الأمة ومجلس الأعيان الأردني، سائلا الله أن يقي الأمة الإسلامية والعربية من شر الأحداث».

من جانبه، أعرب رئيس مجلس الأعيان الأردني د.عبدالرؤوف الروابدة عن سعادته بحفاوة الاستقبال الذي قوبل به من قبل رئيس المجلس مرزوق الغانم وأعضاء المجلس، مؤكدا أن المباحثات التي تمت أكدت تطابق الموقفين الأردني والكويتي من الأحداث الجارية في المنطقة.

وتوجه الروابدة بالشكر الجزيل إلى الكويت أميرا وحكومة ومجلسا وشعبا على الدور الذي تقوم به على الساحة العربية بشكل عام وفي المملكة الأردنية بشكل خاص.

وأوضح الروابدة أنه عرض على «الأشقاء» واقع الأردن والظروف التي يمر به من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وكذلك الأزمات التي تحيط بالأمة العربية، وضرورة التعاون الجدي في مواجهتها.

وقال: «وجدت الاشقاء في الكويت جادين مثلنا في التعامل مع هذه الأمور وفق نظرة موحدة، واننا وهم سنقف إلى جانب أمتنا العربية بتجاوز هذه الظروف بالتعاون مع الهيئات العربية والإقليمية والدولية».

رئيس مجلس الأمة تسلّم دعوة من الجبوري لزيارة العراق

تسلّم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم دعوة رسمية من رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري للقيام بزيارة رسمية للعراق على رأس وفد برلماني كويتي.

جاء ذلك خلال استقبال الغانم في مكتبه للسفير العراقي لدى الكويت محمد حسين بحر العلوم الذي سلم الغانم رسالة خطية من الجبوري تتضمن الدعوة لزيارة العراق.

وحمل الغانم السفير العراقي تحياته وأعضاء مجلس الأمة لرئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري معربا عن شكره الجزيل على الدعوة التي سيتم تلبيتها في أقرب فرصة مناسبة.

وكان الجبوري قد قام بزيارة للكويت مؤخرا التقى خلالها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

طالبوا الحكومة بالعمل على إيقاف العمل بهذا القرار

نواب يرفضون قرار السفارة الهندية فرض كفالة مالية لاستقدام العمالة من الهند

ماجد موسى

د. محمد الحويلة

فيصل الدويسان

سعود الحريجي

رفض عدد من نواب مجلس الامة قرار السفارة الهندية بفرض كفالة مالية يتحملها المواطن الكويتي الراغب في استقدام عمالة هندية.

وقال النائب محمد الحويلة ان قرار السفارة الهندية فرض كفالة بنكية على المواطن الكويتي يتنافى مع عمق العلاقات التاريخية الطويلة بين الهند والكويت والتي تميزت بروح الإخاء والتعاون والمحبة، إضافة إلى عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين حتى وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى أكثر من 18 مليار دولار، وهو مؤشر على متانة العلاقات وجديتها.

وأضاف أنه على دولة الهند ممثلة بسفارتها في الكويت أن تعيد النظر بهذا القرار لأنه سيضر بهذه العلاقات بشك أو بآخر، خاصة أنه لا توجد أي مبررات تستوجب اتخاذه أو اتخاذ قرارات مماثلة له بهدف حماية حقوق العمالة الهندية، لأن القانون الكويتي وفر هذه الحماية لكل الجاليات وخاصة الجالية الهندية التي تحظى باحترام وتقدير ومعاملة جيدة على المستوى السياسي والشعبي.

كما بين الحويلة أن الجالية الهندية من أكثر الجنسيات ترحيبا في الكويت وهي من أسهل الجاليات دخولا إلى الكويت بما تقدمه الحكومة الكويتية لها من تسهيلات وتفضلها عن غيرها تقديرا واحتراما للعلاقات الثنائية المتميزة بين الدولتين والشعبين.

وختم الحويلة حديثه آملا ألا يرى هذا القرار النور لتبقى العلاقة وتستمر وتصبح أكثر إيجابية مما سبق، مشيرا إلى أن السياسة الهندية معروفة حول العالم بالتعقل والحكمة وعدم التسرع.

من جانبه، استنكر مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي قرار السفارة الهندية بفرض كفالة بنكية على المواطن الكويتي، معتبرا أنها انتقاص من هيبة الدولة وتدخل واضح في قوانين الدولة الداخلية، مبينا أن أبسط بديهيات العمل الدبلوماسي احترام قوانين الدولة التي تعمل فيها السفارة وعدم الخوض في قرارات أحادية الطرف وكأن الدولة غير موجودة أو كأن السفارة هي التي تعطي الأوامر وتشرع القوانين للدولة التي تعمل بها.

الفضل: قرار السفارة الهندية فرض كفالة على المواطنين عند استقدامهم للخدم من الهند أمر غريب

وأضاف الحريجي أن الكويتيين ليسوا حقل تجارب لتقوم السفارة الهندية بإصدار القرارات ضد المصلحة الوطنية بهدف استنزاف جيوب المواطنين وتشغيل أموالهم واستغلالهم وهم في وطنهم وعلى أرضهم، مؤكدا أن مرور قرار السفارة الهندية سيؤدي إلى هبة شعبية خطيرة ومحقة في حال تنفيذه لأن المواطن الكويتي «مو ناقصة» السفارة الهندية وغيرها.

وختم الحريجي مطالبا الحكومة بالتحرك القوي والسريع والقيام بعملها دون أن تنتظر لترى ردة فعل الشارع أو ردة فعل النواب وتقوم بتحركات خجولة وبطيئة بعد فوات الأوان و«خراب مالطة».

بدوره، قال النائب فيصل الدويسان ان أقل ما يمكن أن يوصف به قرار السفارة الهندية بخصوص فرض كفالة بنكية على المواطنين الكويتيين عند استقدامهم للخدم هو تدخل سافر بشؤون الكويت الداخلية «إذا أردنا الاحتفاظ بحدود الأدب السياسي»، مؤكدا أن مجلس الأمة لا يمكن أن يسكت عن هذا القرار وسيتابعه بكل تفاصيله مع الحكومة.

واعتبر الدويسان أن هذا القرار سيشكل نقطة انعطاف سلبية في تاريخ العلاقات بين الكويت والهند، كما أنه ستكون له ردة فعل شعبية لا يمكن أن يتكهن بمداها أحد، إضافة إلى عزوف العائلات والمكاتب بشكل طبيعي عن استقدام عمالة هندية جديدة والبحث عن جنسيات أخرى تكون حكوماتها أكثر تعقلا واحتراما لقوانين الدولة التي توفر فرص عمل لأبنائها.

وشدد الدويسان على ضرورة ان تقوم الحكومة الكويتية بمواجهة مثل هذا القرار بالرفض حماية للمواطن الكويتي، مبينا ان المواطن تحمل كثيرا وصبر على سوء الخدمات وتعطل التنمية وتراجع الاقتصاد وأخبار البورصة المزعجة وغيرها، لكنه لن يتحمل أن تتدخل في حياته حكومات دول أخرى وتمد يدها إلى جيبه المنهك وتفرض عليه اتاوات على مرأى ومسمع حكومته. وختم متوجها للحكومة بالقيام بمهامها وتحمل مسؤولياتها أو أن تعتذر عن ذلك وتقر بعجزها ليكون للشعب ومجلس الأمة كلام آخر.

من ناحيته، استنكر عضو مجلس الأمة النائب ماجد موسى قرار الكفالة الهندية على المواطنين الكويتيين في حال استقدام العمالة الهندية، مستغربا كيف تقوم سفارة أجنبية بفرض رسوم وضرائب على مواطني الدولة التي تعمل فيها هذه السفارة وكأنها دولة في بطن دولة أو أنها لا تعرف أبسط أبجديات العمل الدبلوماسي والقانوني.

وأضاف موسى أن هذا القرار يستوجب وقف استقدام العمالة الهندية كخطوة أولى كما صرحت وزارة الداخلية، مشيدا بتحرك الداخلية والخارجية بهذا الخصوص، مبينا أن القرار الهندي يعني ببساطة أن المواطن الكويتي هو المخطئ دائما وهو الذي يجب أن يتحمل تبعات أي مشكلة بغض النظر عن أسبابها ومسبباتها ونتائجها.

وبين ان عمل أي سفارة يندرج تحت إطار متابعة أمور رعاياها فيما يخصها إضافة إلى متابعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين بلدها والبلد الذي تعمل فيه ولا علاقة لها بمواطني الدولة المضيفة من قريب أو بعيد إلا من خلال التخاطب الديبلوماسي مع وزارة الخارجية في حال حدوث خلل ما في قضية معينة، لكنها لا تستطيع بأي حال أن تفرض قانونا أو عرفا أو رسوما على مواطني الدولة المضيفة دون أن تنسق مع الخارجية كما فعلت السفارة الهندية.

وختم ماجد موسى مؤكدا أن نواب الأمة هم لسان حال المواطن وهم مستعدون للدفاع عن حقوقه إلى آخر مدى مهما حدث لأن المواطن وضع مصالحه وحقوقه بين أيديهم وهم حافظون لهذه الأمانة الغالية ولن يسكتوا عن أي ظلم للمواطن من قبل سفارة أو غير سفارة.

من جانبه قال النائب نبيل الفضل ان قرار السفارة الهندية فرض كفالة بنكية على المواطنين الكويتيين عند استقدامهم للخدم من الهند غريب وشاذ، فمثل هذه القرارات ليست من اختصاص السفارة بل من اختصاص حكومة الدولة التي تمثلها تلك السفارة، ومثل هذه القرارات يتفق عليها بين البلدين المعنيين، ولا تتخذ من طرف واحد دون توقع ردود فعل مسيئة للعلاقة بين البلدين، وقرار السفارة الهندية للاسف ظهر وكأنها تفرض قراراتها على المواطن الكويتي في بلده، وهذا شذوذ ديبلوماسي غير مستساغ وغير مقبول بتاتا.

واضاف: نتمنى ان تسحب السفارة قرارها مع الاعتذار عنه لأن استمرارها في هذا القرار لن تنتج عنه إلا خسائر مباشرة للعمالة الهندية المرحب بها قبل هذا القرار الشاذ.

عبر عن سعادته بزيارة رئيس مجلس الأعيان

الظفيري: العلاقات الكويتية ـ الأردنية عميقة وتاريخية

أكد عضو لجنة الصداقة الكويتية ـ الأردنية البرلمانية النائب د.منصور الظفيري على عمق العلاقات الثنائية التي تربط الكويت بالمملكة الأردنية الهاشمية، مبينا انها علاقة تاريخية ومتجذرة وضاربة بالعمق.

ووصف الظفيري العلاقات الكويتية ـ الأردنية بأنها تسير نحو الهدف المأمول منها وفي تطور مستمر، مشيرا الى ان القيادتين السياسيتين في كلا البلدين الشقيقين تدفعان بالتعاون بينهما الى أقصى الدرجات بما يحقق الفائدة لشعبيهما.

وأعرب الظفيري عن سعادته وسروره البالغين لزيارة رئيس مجلس الأعيان الأردني والوفد المرافق له، مشيرا بعمق العلاقات الاخوية والودية المتميزة بين البلدين والشعبين.

وبين الظفيري ان العلاقات الثنائية مبنية على قاعدة صلبة أساسها مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، وهي آخذة في التنامي بما يحقق تطلعات البلدين الى المزيد من التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والبرلمانية.

وأكد ان العلاقات بين الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية تعد نموذجا للعلاقات الاخوية الصادقة التي تقوم على أسس متينة وقواسم مشتركة.

وأضاف الظفيري ان علاقات التعاون الثنائي سواء على المستوى السياسي أو العلاقات الاقتصادية تعد متميزة وعميقة، مؤكدا تبادل الطرفين الزيارات واللقاءات والتنسيق والتشاور باستمرار.

د.منصور الظفيري

لاستقبال المرضى وتقديم الخدمات العلاجية

الهاجري: إنشاء قسم للمخ والأعصاب في مستشفى العدان

قدم النائب ماضي الهاجري اقتراحا برغبة جاء فيه: حيث ان مستشفى العدان لا يوجد حتى الآن به قسم متخصص في المخ والأعصاب وان المرضى يتم تحويلهم إلى مستشفى ابن سينا لتلقي العلاج والإسعافات اللازمة.

ولما كان في ذلك مشقة بالغة على المرضى وذويهم، وتخفيفا لمعاناتهم وسعيا نحو تقديم خدمات علاجية ذات كفاءة وسرعة.

لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «إنشاء قسم متخصص في المخ والأعصاب مجهز بأحدث الأجهزة والكوادر الطبية بمستشفى العدان، لاستقبال المرضى وتقديم الخدمات العلاجية اللازمة لهم.

ماضي الهاجري

طالب بايقافه عن العمل

الفضل يدعو وزير البلدية إلى الاضطلاع بمسؤولياته تجاه أحد المسؤولين

دعا النائب نبيل الفضل وزير الدولة لشؤون البلدية ومدير عام البلدية الى الاضطلاع بمسؤولياتهما تجاه «فاسد» في البلدية وهو المسؤول عن مخالفة نسب البناء في مناطق السكن الخاص والنموذجي، مشيرا الى ان وسائل التواصل الاجتماعي تتداول صورا مخزية لهذه المخالفات الجسيمة.

واضاف الفضل ان «الفاسد» في البلدية اما وقع بنفسه على مخالفات نسب البناء، او انه لم يقم بدوره في وقف ومنع هذه المخالفات، داعيا وزير البلدية الى توقيع العقوبة القانونية على هذا الفاسد وايقافه عن العمل واحالته الى التحقيق وإلا فإنه سيستخدم ادواته الدستورية بحق الوزير عيسى الكندري.

وأوضح الفضل ان قانون البلدية اثقل كاهل البلدية باختصاصات عديدة بعيدة عن صلب عملها، الامر الذي اوجد مثل هذه المخالفات، مشيرا الى انه سيتم عقد ورشتي عمل لبحث تعديل قانون البلدية بالتعاون مع الحكومة وذوي الاختصاص.